رفعت درجة استعداداتها للانتخابات التكميلية

«البلدية»: 500 دينار تأمين المقر الانتخابي وإزالة غير المرخص منها فوراً

رفعت بلدية الكويت درجة استعدادتها منذ بدء افتتاح باب الترشيح لانتخابات مجلس الأمة التكميلية من حيث تسهيل كافة اجراء ترخيص المقر الانتخابي وترخيص الاعلان للمرشحين إلى جانب إزالة المخالف منها قبل الحصول على ترخيص من قبل البلدية والذي يعد مخالفاً للوائح والنظم التي سنتها البلدية بهذا الخصوص.

وأكدت البلدية على أن يقوم المرشح بتقديم طلب إقامة مقر إنتخابي لإدارة النظافة العامة وإشغالات الطرق بالدائرة التي سيتم بها الاقتراع ، فيما تقوم إدارة النظافة بالتأكد من الموقع قبل مخاطبة الأمن العام والإدارة العامة للإطفاء .

وأضافت البلدية بأن في حالة استيفاء الاشتراطات من الجهات المعنية بوزارة الداخلية يقوم صاحب المقر الانتخابي بدفع تامين وقدره 500 دينار كويتي على كل مقر سواء رجالي أو نسائي ويتم إصدار التراخيص بمجرد الانتهاء من عملية الدفع.

وشددت البلدية على الإلتزام بتوفير الشروط المتضمنة ساحة مواقف سيارات لاتؤثر على حركة المرور والابتعاد عن المدارس واي مقر انتخابي آخر بمسافة لاتقل عن 500متر وكذلك الابتعاد عن المنازل 200متر مع الحصول على موافقة اصحاب السكن الخاص .

ومن جانبها دعت إدارة العلاقات العامة المرشحين بعدم إقامة أى مقر إنتخابي أو إعلان قبل الحصول على ترخيص من البلدية ، مشددة على أن الاجهزة الرقابية بالبلدية ستقوم برفع وإزالة المقرات و الاعلانات فورا واتخاذ الاجراءات القانونية بحق المخالفين.

نموذج لأحد المقرات من الانتخابات السابقة

برلمانيون كويتيون وتشيكيون: زيارة الوفد الكويتي تعزز العلاقات والتعاون المشترك بين البلدين

رحب برلمانيون كويتيون وتشيكيون بتعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين في مختلف المجالات معتبرين أن زيارة وفد مجموعة الصداقة الكويتية - التشيكية إلى براغ من شأنها توطيد العلاقات البرلمانية وتوثيق مجالات التعاون المشترك بين البلدين.

جاء ذلك في تصريحات صحافية خلال مأدبة غداء اقامها سفير الكويت لدى جمهورية التشيك راشد الهاجري على شرف الوفد الكويتي برئاسة النائب شعيب المويزري وعضوية النواب اسامة الشاهين وعبدالوهاب البابطين وماجد المطيري وسعود الشويعر وحضرها رئيس مجموعة الصداقة التشيكية الكويتية البرلمانية النائب الدكتور ديفيد كاسال.

وقال النائب شعيب المويزري أن زيارة الوفد إلى الارتقاء بمستوى العلاقات الثنائية بين البلدين في المجالات الاقتصادية والاستثمارية والصحية والثقافية إلى جانب دعم المصالح الكويتية وتعزيزها.

وأوضح أن الوفد سيبحث خلال الزيارة دعم الجانب التشيكي لملف إلغاء المواطنين الكويتيين من تاشيرة دخول دول الاتحاد الاوروبي (شنغن) وتمديد إقامة المواطنين الكويتيين الذين يتلقون العلاج في التشيك وغيرهما من قضايا التعاون الثنائي.

وأضاف أن الزيارة تهدف إلى تعزيز العلاقات البرلمانية والتنسيق البرلماني بين المؤسستين التشريعيتين في المحافل الدولية بما يخدم القضايا ذات الاهتمام المشترك فضلا عن تبادل وجهات النظر مع الجانب التشيكي حيال القضايا الدولية والاقليمية محل الاهتمام الثنائي.

ومن جهته أكد السفير الهاجري ان وفد مجموعة الصداقة الكويتية التشيكية البرلمانية الزائر يمثل رافدا مهما من روافد الدبلوماسية الكويتية، مشيرا إلى انه يعبر عن البعد الشعبي للعلاقة المتميزة بين دولة الكويت وجمهورية التشيك.

وأضاف أن زيارة الوفد البرلماني الكويتي التي تستمر ثلاثة أيام إلى العاصمة التشيكية براغ تهدف إلى تعزيز العلاقات البرلمانية وتوطيد مجالات التعاون المشترك بين البلدين والاستثمار بها نحو آفاق أرحب.

بدوره رحب رئيس مجموعة الصداقة التشيكية الكويتية البرلمانية النائب الدكتور ديفيد كاسال بزيارة الوفد البرلماني الكويتي متطلعا إلى أن تشكل هذه الزيارة لبنة جديدة من لبنات التعاون المشترك بين البلدين لاسيما في المجالات التجارية والاستثمارية والصحية.

وأضاف كاسال أن المباحثات المقرر عقدها غدا الثلاثاء خلال زيارة الوفد للبرلمان التشيكي ستتناول استعراض العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين وسبل تنميتها وتعزيزها في المجالات كافة لاسيما المتعلقة بالجانب البرلماني إلى جانب تبادل وجهات النظر حيال القضايا ذات الاهتمام المشترك وآخر المستجدات على الساحة الدولية.

لقطة للوفد البرلماني الزائر التشيك

عسكر يقترح رفع كمية مواد البناء المخصصة للمشمولين بالرعاية السكنية

عسكر العنزي

اعلن النائب عسكر العنزي عن اقتراح برغبة قال في مقدمته:نظراً لما يعانيه المواطنون اصحاب الطلبات الإسكانية بعد تخصيص المؤسسة العامة للرعاية السكنية الأراضي لهم من تكلفة عالية لمواد البناء، ما يثقل كاهل الأسرة الكويتية ويضعها في خانة القروض وتراكم الديون، لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

رفع كمية مواد البناء المخصصة للمشمولين بالرعاية السكنية (الأرض وقرض او البيوت الحكومية) 50% عما هو معمول به وذلك اعتبار من بداية السنة المالية 2020/2019.

معتبراً الإصلاح السياسي أول وأهم الإصلاحات

أحمد الحمد: تصحيح آلية التشكيل الحكومي حسب الدستور من أولوياتنا

أحمد الحمد

قال مرشح الدائرة الثانية للانتخابات التكميلية لمجلس الأمة 2019 المهندس أحمد الحمد إن الإصلاح السياسي يعتبر الخطوة الأولى والرئيسية لكل الإصلاحات الأخرى حيث تعتبر السياسة هي المحرك الرئيسي لكل القطاعات الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والخدمية وغيرها، مشددا على أن متطلبات الإصلاح السياسي واضحة وتتضح أكثر يوما بعد يوم بتردي العلاقة بين السلطتين وترهل الأداء وتداخل الصلاحيات عن قصد أو غير قصد.

وأضاف المرشح الحمد بأن أول ما يجب القيام به في إطار الإصلاح السياسي هو الرجوع إلى الدستور الكويتي الذي تنص المادة 56 منه بكل وضوح على كيفية تشكيل الحكومة الكويتية والتي جعلت «الحد الأعلى لعدد الوزراء ، ثلث عدد أعضاء مجلس الأمة ، والالتزام بعدم تجاوز هذا الثلث معناه أن الحد الأعلى المذكور هو ستة عشر وزيرا نظرا لكون عدد أعضاء مجلس الأمة خمسين عضوا ، وبحسب ضمن عدد الوزراء المذكور رئيس مجلس الوزراء ووزراء الدولة» وذلك حسب المذكرة التفسيرية للدستور.

وبين الحمد بأن هذا الأمر غير معمول به في التشكيلات الحكومية السابقة مما أوصل العلاقة بين السلطتين إلى حد التناحر والتأزيم والتعطيل أحيانا كثيرة أو الاتكاء والرضوخ والتبعية في أحيان أخرى، مؤكدا على أن هذا الوضع أفقد مجلس الأمة قدرته على القيام بواجباته ضمن الصلاحيات المعطاة له دستوريا وبالتالي فقد المصداقية بشكل شبه كامل أمام الشعب الكويتي.

وبين المرشح الحمد بأن النظر إلى تجارب الدول الأخرى والاستفادة منها مع الالتزام بمعايير وضوابط المجتمع الكويتي ليست عيبا أو نقصا، مشيرا إلى أن السلطتين التنفيذية والتشريعية في دول أخرى كثيرة تقوم بواجباتها على أكمل وجه دون عوائق ويكون التنسيق والتعاون والتفاهم أسسا لعملهما وكله للمصلحة العليا ومصلحة المواطن.

وختم الحمد مشددا على انه سيقوم بكل ما يمكن له أن يقوم به في هذا الخصوص في حال نجح في الانتخابات، مبينا بأن وضع الأسس للمرحلة القادمة أهم بكثير من تطاول البناء على أسس ضعيفة واهية وماله إلى السقوط دون أدنى شك.

شمات

المبارك : نقف

وقد التقى سمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء في قصر الحسينية بالعاصمة عمان أمس ، مع العاهل الأردني جلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين ، ونقل إليه رسالة خطية من صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد ، تتضمن سبل دعم العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين ، والقضايا ذات الاهتمام المشترك.

كما نقل سموه تحيات وتمنيات صاحب السمو أمير البلاد وسمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد ، للشعب الأردني الشقيق بمزيد من التقدم والازدهار.

وأعرب سموه عن سعادته بلقاء جلالة الملك عبدالله الثاني ، والاستماع الى رؤيته تجاه مختلف القضايا الدولية والإقليمية والجهود الدبلوماسية المبذولة ، لتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة العربية.

وقد أقام الملك عبدالله الثاني في قصر الحسينية مأدبة غداء رسمية على شرف سمو الشيخ جابر المبارك ، وأعضاء الوفد الرسمي المرافق لسموه ، بمناسبة زيارته الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة.

حضر المأدبة ولي العهد الأردني سمو الأمير الحسين بن عبدالله الثاني ، ورئيس الوزراء الأردني الدكتور عمر الرزاز ، وأعضاء الحكومة وكبار والمسؤولين بالمملكة.

وكان سمو الشيخ جابر المبارك قد عقد ورئيس الوزراء الأردني الدكتور عمر الرزاز أمس ، جلسة مباحثات رسمية بمقر رئاسة الوزراء في العاصمة الأردنية عمان .

جرت المباحثات في أجواء ودية ، عكست العلاقات الثنائية التاريخية بين البلدين والروابط الأخوية المتينة بين الشعبين الشقيقين.

وتركزت المباحثات على سبل دعم العلاقات بين البلدين ، وتعزيز التعاون في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والسياحية ، التي تحقق طموحات وتطلعات الشعبين الشقيقين.

كما تناولت المباحثات القضايا الإقليمية والدولية التي تهم دولة الكويت والأردن ، والجهود الدبلوماسية المبذولة لتحقيق السلام ودعم الاستقرار في المنطقة.

وتبادل الجانبان الرؤى ووجهات النظر تجاه القضايا الإقليمية ، ورغبة البلدين في تعزيز التشاور المستمر والتنسيق الدائم حيالها.

وعقب المباحثات احتفل الجانبان بالتوقيع على عدد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم بين البلدين ، والتي شملت مجالات النفط والغاز ومصادر الطاقة المتجددة والجيولوجيا، والتعاون الاسكاني والتنمية الحضارية ، وحماية البيئة والتعليم العالي والبحث العلمي ، والسياحة والصناعة ، والتعاون القانوني والقضائي ، فضلا عن جدولة الديون المترتبة على الأردن لصالح الصندوق الكويتي للتنمية.

وفي بداية المباحثات ألقى رئيس الوزراء الأردني الدكتور عمر الرزاز ، قال فيها : أسمحوا لي بداية أن أرحب بكم أجمل ترحيب ضيوفا أعزاء وأشقاء ، نعتز بهم فقد حللتم أهلا ووطئتم سهلا ، وتشرفنا بوجودكم بين أهلكم وأشقائكم في بلدكم الثاني المملكة الأردنية الهاشمية.

وأكد الرزاز أن من دواعي الغبطة والسرور، أن نلتقي اليوم إخوة متحابين لنكمل عقودا من علاقات التآخي والتآلف الوطيد بين المملكة الأردنية الهاشمية ودولة الكويت الشقيقة ، ولنرسم معا ملامح واعدة لمستقبل يعكس عمق علاقات الأخوة والتعاون الوثيق بيننا.

أضاف : إن عقد اجتماعات اللجنة العليا الأردنية الكويتية المشتركة في دورتها الرابعة دليل راسخ على عمق العلاقات بين بلدينا الشقيقين ، فاستمرار انعقاد اللجنة على مدار الأعوام الماضية يجسد تميز علاقاتنا وشراكاتنا الاستراتيجية ، التي أرسى دعائمها وأفناها صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني ابن الحسين ، وأخوه سمو الشيخ صباح الأحمد ، فتوجيهاتهما المستمرة كانت الدافع والمحفز للعمل دوما على الارتقاء بمستوى العلاقات ، والدفع بها نحو مزيد من التعاون والتكامل في جميع المجالات.

وقال الرزاز : إن العلاقات الأردنية – الكويتية أصيلة بطبعها عريقة بمجدها مشرقة بحاضرها ومستقبلها ، وهي علاقات ثابتة راسخة يسودها التآزر وروح الأخوة والتضامن والتنسيق المشترك على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وهي في تنام مستمر وتطور دائم. ونحن كأردنيين نعتز بالمستوى الكبير الذي وصلنا إليه ، ونسعى دوما إلى تعزيزه ليبقى في إطار التميز والتكامل ولتبقى الروح الأخوية تتوج هذه العلاقة المتجذرة من التآخي والتآلف.

وأكد أن الأردن لا ينسى وقوف الأشقاء الكويتيين إلى جانبه في مختلف الظروف والأحوال ، فهذه الوقفات المشرفة والكبيرة دليل قاطع على أصالة أهل الكويت وتخوتهم العربية الأصيلة وأخوتهم الصادقة ، فقد كنتم السند والعزوة وأثبتم أن المسافة الفاصلة بين بلدينا الشقيقين هي مسافة وهمية ، فكلانا نتقاسم فضاء واحدا ونتشارك في وحدة المصير والأمل والمستقبل الواعد بإذن الله.

كما ألقى سمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء كلمة قال فيها : يسرني بداية أن أعرب لكم عن بالغ الشكر والتقدير على دعوتكم لنا لزيارة بلدكم الشقيق ، وعن سعادتي البالغة لتلبية هذه الدعوة ، التي تشكل فرصة سانحة للالتقاء بأشقاء لنا لتبادل الآراء والأفكار التي تعزز من علاقات الأخوة الراسخة بين بلدينا ، وتمكننا الانطلاق إلى آفاق جديدة بما يحقق آمال وتطلعات قيادتينا وشعبينا الصديقين.

وقال سموه : نعرب عن اعتزازنا لمستوى علاقات الأخوة الكويتية الأردنية ونؤكد سعينا لتعزيزها وتوطيدها في المجالات كافة ، كما نؤكد وقوفنا التام مع الشقيقة الأردن لتجاوز ما تمر به من ظروف دقيقة ، معربين عن قناعتنا بأن ما تتميز به قيادة هذا البلد الشقيق من حنكة وحكمة ستكون قادرة على تجاوز هذه المرحلة.

وأكد المبارك ان تحرك دولة الكويت لدعم أشقائنا في الأردن مؤخرا ، وبتوجيهات سامية من سيدي صاحب السمو أمير البلاد المفدى الشيخ صباح الأحمد ، تأتي لتعكس روح الأخوة وإدراكا لأهمية الأردن إقليميا ودوليا ، وتجسيدا لشراكة استراتيجية مع البلد الشقيق.

أضاف : نعرب هنا عن اعتزازنا لتبوؤ دولة الكويت المرتبة الأولى عربيا والثاني عالميا ، بحجم الاستثمارات في الأردن والتي بلغت خمسة مليارات ونصف مليار دينار كويتي ، ونؤكد سعينا لزيادة هذه الاستثمارات بما يعزز الاقتصاد الأردني ويخلق فرص العمل لشعبه الشقيق. ونؤكد هنا أهمية الإجتماع المقبل نهاية شهر الجاري في لندن لدعم الاقتصاد الأردني كما نؤكد مشاركتنا فيه ودعمنا لمقاصده النبيلة. كما نتطلع إلى انعقاد أعمال الدورة الرابعة للجنة العليا الكويتية الأردنية والتي تتزامن مع هذه الزيارة والتي تشكل رافدا جديدا في سبيل تعزيز علاقاتنا الراسخة».

بدوره أكد رئيس مجلس النواب الأردني عاطف الطراونة ، أهمية اللقاءات المشتركة بين الأردن والكويت ، معربا عن تطلعه لأن تثمر إلى مزيد من الشراكة والتكامل.

جاء ذلك في تصريح أدلى به الطراونة ل «كونا» ، بمناسبة زيارة سمو رئيس مجلس الوزراء الكويتي الشيخ جابر المبارك إلى الأردن ، وانعقاد أعمال اللجنة المشتركة العليا الكويتية الأردنية بدورتها الرابعة في عمان.

وقال الطراونة إن العلاقات الأردنية الكويتية تشكل حالة من التميز في مجمل العلاقات العربية ، فهي تستظل برعاية واهتمام القيادتين السياسيتين ، كما أن البلدين تجمعهما روابط الأخوة والمصير المشترك.

وفيما يخص التعاون الثنائي والتنسيق المشترك بين البلدين في المجال الاقتصادي ، أكد الطراونة أهمية تحقيق تعاون أكبر على مستوى العلاقات الاقتصادية والإستثمارية والتجارية.

رئيس الوزراء

دولار ، للاسهام في تمويل مشروع انشاء وتجهيز مدرستين اساسيتين في محافظة العاصمة عمان ، تلبية للاحتياجات التعليمية للاجئين السوريين والمجتمعات المستضيفة في الأردن.

ووقع اتفاقية المنحة نيابة عن الصندوق الكويتي ، نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية ورئيس مجلس ادارة الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية الشيخ صباح الخالد ، فيما وقعها نيابة عن الحكومة الأردنية وزير الخارجية وشؤون المغتربين ايمن الصفدي.

وقال مدير عام الصندوق الكويتي للتنمية عبدالوهاب البدر ، عقب مراسم حفل التوقيع التي اقيمت بمقر رئاسة الوزراء الأردنية ، ان المنحة مخصصة من مؤسسة الكويت للتقدم العلمي ، للاسهام في خطة الاستجابة لازمة اللاجئين السوريين في الأردن.

وذكر ان المشروع يهدف الى المساهمة في تلبية الاحتياجات التعليمية للاجئين السوريين والمجتمعات المستضيفة في الأردن ، من خلال رفع مستوى الخدمات التعليمية المقدمة لهم وذلك لضمان استمرارية تقديمها في المناطق التي تشهد تركزا للاجئين فيها.

إدارة حكومية

رفع الايجارات ، وأن على من يتضرر من المستاجرين اللجوء للقضاء، معتبراً ان الموقف الحكومي في هذا الأمر جانبه الصواب.

من جهة أخرى ناقشت لجنة المرافق ايضا موقف الحكومة ، تجاه واستمرار قرار الحكومة هدم وإزالة مجمع الصوابر السكني ، رغم معارضة المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب لهذا القرار بالاتفاق مع إدارة أملاك الدولة.

وقال الهدية إن الاجتماع تم بحضور عدد من الجهات المعنية ، ممثلة بإدارة املاك الدولة وهيئة الشراكة بين القطاعين العام والخاص وبلدية الكويت ، بالإضافة إلى ممثل اصحاب المحلات المتضررة.

أضاف إن تلك الجهات زودت اللجنة بالتقارير والعقود التي لديها فيما يخص سوق البارکية، مؤكدا ان اللجنة ستعقد اجتماعات اخرى لبلورة الموضوع والخروج بتوصيات ترفع للمجلس في تقرير متكامل بهذا الخصوص.

وأوضح الهدية أن اللجنة نظرت في تكليفها من قبل المجلس ، بدراسة موضوع إزالة مجمع الصوابر السكني واستمعت الى آراء الجهات المعنية.

وبين أن الجهات الحكومية أكدت أن مجلس الوزراء هو الجهة المعنية وقد اتخذ قراره بازالة الموقع، بينما لا يزال المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب متمسكا برأيه بضرورة أن يضم المجمع للمعالم التراثية.

وقال الهدية إن بلدية الكويت أوضحت أن رؤية الكويت ٢٠١٣ تتضمن إزالة المجمع ، وأكدت في الوقت ذاته أن هذا الأمر قد وضع ضمن المخطط الهيكلي منذ عام ٢٠١١ .

وأوضح أن ادارة املاك الدولة أكدت أن الأمر محسوم إذ أن المجمع تم تأمينه بالكامل ، وتم تسليم اصحاب الشقق السكنية مبالغ التأمين، لافتا إلى أن اللجنة ستنظر في التقارير التي زودت بها من قبل مختلف الجهات وتعد تقريرا متكاملا تحيله للمجلس ، ليتخذ ما يراه مناسبا.

الطراونة : نتطلع

وفيما يخص التعاون الثنائي والتنسيق المشترك بين البلدين في المجال الاقتصادي ، أكد الطراونة أهمية تحقيق تعاون أكبر على مستوى العلاقات الاقتصادية والاستثمارية والتجارية.

قنصل الكويت

أن من أبرز الإجراءات الواجب مراعاتها ، هي توكيل محامي معتمد وتوقيع عقد الشراء أمام كاتب العدل الذي سيوضح ويشرح كافة بنود الاتفاق بوجود مترجم معتمد.

وشدد على ضرورة الانتباه قبل شراء العقار من التأكد ان وثيقة الملكية للعقار او الوحدة السكنية «الطابو» ، غير مرخونة لدى البنوك وليس عليها أي خلافات قانونية.

وأكد ضرورة اطلاع المشتري ومعرفة الرسوم الشهرية التي سيدفعها ، في حال شراء العقار وكذلك الرسوم السنوية التي تدفع للبلدية موضحا أنها تختلف حسب المنطقة وطبيعة العقار والمساحة.

كما لفت إلى أهمية ان يطلع المشتري على موقع العقار او الوحدة السكنية المراد شراؤها ، من خلال زيارة الموقع العقار للتأكد منه قبل البدء في إجراءات الشراء.

وبين المحمد أن رسوم تسجيل الوحدة السكنية هي بالمناصفة ما بين البائع والمشتري ، وليس صحيحا أن تكون بالكامل على الاخير ما لم يقر المشتري بذلك في عقد البيع.

5 مرشحين

ترشحهما في الدائرة الثانية ، في حين تقدم ثلاثة مرشحين بينهم سيدة بطلبات ترشح في الدائرة الثالثة ، ليصبح بذلك إجمالي عدد المتقدمين بطلبات الترشح منذ فتح الباب الخميس الماضي 27 مرشحا بينهم 3 مرشحات.

بلدية الكويت

أن البلدية رفعت درجة استعداداتها ، منذ بدء افتتاح باب الترشح لانتخابات مجلس الأمة التكميلية ، من حيث تسهيل كل اجراء ترخيص المقرات الانتخابية وتراخيص الاعلانات للمرشحين.

وأكدت على أن يقوم المرشح بتقديم طلب إقامة مقر إنتخابي لإدارة النظافة العامة وإشغالات الطرق بالدائرة التي سيتم بها الاقتراع بها ، فيما تقوم إدارة النظافة بالتأكد من الموقع قبل مخاطبة الأمن العام والإدارة العامة للاطفاء.

وبينت انه في حالة استيفاء الاشتراطات من الجهات المعنية بوزارة الداخلية يقوم صاحب المقر الانتخابي بدفع تامين قدره 500 دينار ، على كل مقر سواء للرجال أو النساء ويتم إصدار التراخيص بمجرد الانتهاء من عملية الدفع.

وشددت على الإلتزام بتوفير الشروط المتضمنة ساحة مواقف سيارات لا تؤثر على حركة المرور ، والابتعاد عن المدارس واي مقر انتخابي آخر بمسافة لاتقل عن 500 متر ، وكذلك الابتعاد عن المنازل 200 متر مع الحصول على موافقة اصحاب السكن الخاص.

روحاني في الذكرى

في وقت يواجه فيه الإيرانيون متاعب اقتصادية متفاقمة يلقي كثيرون باللوم فيها على القادة الدينيين للبلاد.

وشنت السلطات الإيرانية حملة العام الماضي على احتجاجات على تدني مستويات المعيشة شكلت أكبر تحد للقيادة الدينية منذ انتفاضة بسبب انتخابات نشب خلاف على نتائجها في عام 2009.

وارتفعت أسعار المواد الغذائية الأساسية، خاصة اللحم، منذ قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب العام الماضي سحب بلاده من الاتفاق النووي الموقع في عام 2015 وإعادة فرض عقوبات على طهران.

وفي يناير قال الرئيس حسن روحاني إن إيران تواجه أسوأ أزمة اقتصادية منذ الإطاحة بالشاه. لكنه بقي منتهجا نبذا التحدي مع تذكر الإيرانيين لنهاية عهد الشاه الذي حابى الأغنياء وأطلق عناصر الشرطة السرية لملاحقة المعارضين.